الغانم مترئسا جلسة المجلس أمس

جانب من الجلسة (تصوير: صالح محمد)

المجلس أجل البت بقوانين دائرة المنازعات الإدارية وهيئة النقل وإقامة الأجانب

قانون الاستثمار في الأندية الرياضية مر بمداولتيه..

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل وبدر العتيبي

أقر مجلس الامة في جلستيه العادية التكميلية تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم 42/1978 بشأن الهيئات الرياضية في مداولتيه الاولى والثانية واحاله الى الحكومة. كما وافق مجلس الامة في جلسته العادية التكميلية أمس، على تأجيل البت في تقرير اللجنة التشريعية في شأن الاقتراحات بقوانين بتعديل القانون الخاص بانشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الادارية على ان يحتفظ بدوره على جدول الأعمال.

كما وافق المجلس على طلب رئيس لجنة المرافق العامة البرلمانية سحب مشروع قانون واقتراحين بقانونين بشأن انشاء الهيئة العامة للنقل من جدول الاعمال وإعادته الى اللجنة. ووافق المجلس ايضا على طلب الحكومة تأجيل مناقشة مشروع القانون بتعديل بعض احكام ونصوص المرسوم الاميري رقم 17 لسنة 1959 بشأن إقامة الأجانب.

ووافق المجلس على طلب تكليف لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية تقديم تقريرها بشأن قانون هيئة سوق المال خلال اسبوعين.

كما وافق مجلس الأمة على عدد من الاتفاقيات واحالها الى الحكومة ومنها الاتفاقية الاطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة ومجموعة من الاتفاقيات، فيما صوت المجلس على تأجيل مذكرة التفاهم بين الكويت وصندوق النقد الدولي بشأن إقامة مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط بالكويت لمدة شهر على ان تقدم الحكومة تقريرها في هذا الشأن.

وكان المجلس قد رفض طلب النيابة العامة الاذن برفع الحصانة النيابية عن الاعضاء محمد طنا العنزي في قضية (جنح الواحة) وعبدالحميد دشتي في قضية (جنح بيان) ونبيل الفضل في قضيتي جنح مرثي ومسوع وجنح الصالحية.

من جانبه، قال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم "اتمنى ان يكون نقاش النواب في الجلسات العلانية منطقي وموضوعي كما حدث في الجلسة السرية امس"، مطالبا بضرورة وقف الهدر في مختلف القطاعات.

وافاد الغانم في تصريح للصحافيين عقب الجلسة أن هذه الامور لا تحل باقتراح هنا او هناك وانما تلزم رفع الدعم عن بعض الامور كالديزل وغيره وايضا توحيد سلم الرواتب، مؤكدا ان تجارب الحكومة ليست مشجعة عند كثير من المواطنين، قائلا: "يجب ان تكون الحكومة جادة وان ننتهي من سلم الرواتب وان تقدم حزمة من القرارات لان اي زيادة لن تكون في مستوى معيشته ولابد من حلول جذرية وان يوقف الفساد في العديد من قطاعات الدولة".

وحول الانتقادات التي وجهت للمجلس بان زيادة علاوة الاولاد قليلة وبالرغم من ذلك تم تاجيلها مقارنة بان مكافآت الوزراء تصل 200 الف دينار. قال الغانم «لو اقرت الزيادة كما كانت محددة لجاء البعض وقال انها لم تحقق طموحاتهم»، منوها ان نواب مجلس الامة يفكرون في الاجيال القادمة قبل ان يفكرون في الانتخابات القادمة.

واضاف «نحن نريد ان ننتشل هذا المجتمع ونعود به الى الانتاج وللمواطنين حقوق يجب ان يحصلوا عليها لكن في المقابل هناك خزانة للدولة يجب ان تحترم فلا يعقل ان يصل الدعم 6 مليارات وايضا في المقابل هناك هبات غير مستحقة، وقرار المجلس في زيادة علاوة الاولاد جاء متماشيا مع قناعات النواب وان ما نشر من تسريبات بي الجلسة السرية غير دقيق ومن سربه حنث بقسمه».

وعن تلقي المجلس تهديدات في الجلسة السرية بحل المجلس، اكد انه لا يجرؤ كان من كان ان يهدد بحل المجلس لان سمو الامير هو الوحيد الذي يمكلك حل ابمجلس وفقا للاطر الدستورية، واوضح ان هناك كثيرون يريدون حل هذا المجلس وعرقلة عمله لكنه شدد على ان العمل سيظل موجود وان عمل المجلس هو تهديد ومضايقة لمن يريد للمجلس ان يستمر.

في سياق متصل، قال وزير النفط وزير الدولة لشؤون مجلس الامة علي العمير ان اعادة توزيع الاراضي الزراعية مرهون بالانتهاء من التحقيق الجاري بهذا الشان مؤكدا انه سيتخذ جميع الاجراءات التي تخرج بها اللجنة المشكلة لهذا الغرض.

واضاف الوزير العمير في تصريح للصحافيين على هامش الجلسة انه بناء على الاحكام القضائية الصادرة بشان عودة بعض القياديين في النفط فقد تمت اعادة ناصر المضف الى وظيفته السابقة مبينا انه سينفذ بقية الاحكام الصادرة بشان القياديين في القطاع النفطي علي الهاجري وشذى الصباح وانه بانتظار اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد للمؤسسة الذي يوفر لهم اماكنهم الوظيفية.

افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة عند الساعة 9:30 بعدما رفعها نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، وتلا الامين العام اسماء الحضور والمعتذرين.

وانتقل المجلس إلى بند الرسائل الواردة.

1 - رسالة من رئيس لجنة الميزانيات بطلب الموافقة على تكليف ديوان المحاسبة بتزويد بيان احصائي بكافة القضايا.

2 - رسالة من رئيس لجنة التحقيق في محطة الزور للتمديد للجنة أربعة أشهر.

3 - رسالة من رئيس المرافق العامة للاستعانة بعودة الرويعي وحسين قويعان لتخصصهما.

4 - رسالة من النائب فيصل الكندري تكليف اللجنة التشريعية في شأن تنظيم جمع السلاح.

5 - رسالة من النائب محمد طنا يطلب فيها تكليف لجنة الظواهر السلبية لمناقشة ظاهرة عنف الخدم.

6 - رسالة من لجنة الميزانيات برغبة النائب عادل الخرافي بشأن زيادة الميزانية المقررة للاندية.

الرئيس الغانم: اقترح تقديم قانون حماية البيئة بعد طلبات رفع الحصانة «موافقة».

خليل الصالح: قرات في الصحف اسماء النواب الذين وافقوا على تأجيل اقرار زيادة علاوة الاولاد، انا كنت ضد السرية وتأجيل الزيادة لانني لا اقبل ان يمنح الطفل الكويتي نصف دينار في اليوم.

محمد طنا: ما سرب الى الصحافة غير دقيق وغير صحيح ونحن اقسمنا على عدم التسريب وانا صوتت مع عدم التاجيل.

الرئيس الغانم: ما نشر غير دقيق ولا نعرف من سربها وقد حنث بقسمه.

صالح عاشور: في الجلسات السرية يفترض ان ينبه على الصحافة بعدم الاعتداد بالتسريبات وهي غير صحيحة وقد تنعكس على كثير من القضايا والنواب والناخبين.

مرزوق الغانم: ما ذكر غير صحيح وساصرح بذلك وما تم تسريبه غير دقيق ولائحيا لا يجوز، ماعدا ذلك هي تسريبات غير دقيقة.

عبد الحميد دشتي: انا قلت للصحافة ان التسريبات غير دقيقة واحد النواب قال ان العدد 56، والحكومة غير متعاونة مع لجنة تحقيق محطة الزور وكاننا مع بوابة علي بابا والاربعين حرامي، ورسالة الخدم مهمة وايضا جمع السلاح.

حمدان العازمي: نحن نثق بالصحافة وقول دشتي 56 نائبا يقصدني.

الرئيس الغانم: لا يقصدك يا أبو عبدالله

رياض العدساني: محطة الزور رست على شركة مخالفة وغير مدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية ووزارة المالية افادت الشركة وأضرت بالبلد، لماذا اصدرت الحكومة مرسوم ضرورة بتغيير تاريخ الترسية وبأثر رجعي هذا تزوير ويتعارض مع المادة 79 من الدستور التي لا تجيز الاثر الرجعي، اوجه كلامي للجنة التحقيق البرلمانية ان الشركة غير مدرجة، واقول ان محطة الزور مخالفة، وهو مشروع تنفيع وواضح والشركة غير مدرجة والمزايدة العلنية واللي حصل كان عطاءات اظرف.

حسين قويعان: التركيز على رسالة الميزانيات بخصوص ديوان المحاسبة اعتقد ان طلب مشروع من لجنة الميزانيات، اما لجنة محطة الزور الشمالية واوجه كلامي الى وزير الكهرباء الذي يقول ان الوزارة ليست الجهة المختصة بالمشروع وهو القائل ان كل الجهات قانونية ما هذا التناقض يقول نحن لسنا جهة اختصاص وفي الوقت نفسه يقول ان الامور قانونية ونحن يشرفنا من يتابع التوصيات بخصوص الاستجواب الذي قدمناه.

وظاهرة خدم المنازل مقلقة وحادثة اعتداء على ابنائنا وبعضهم توفي، لابد من جهود اكثر من جهود لجنة الظواهر السلبية، لابد من دورات لتأهيل الخدم ومنع الجنسية الاثيوبية التي تكررت منها الاعتداءات وتسحب هذه العمالة من البيوت واستغرب تمسك ربات البيوت بالخادمات الاثيوبيات.

مبارك الخرينج: نعزي النائب صالح عاشور بوفاة والده، هناك رسالة من الاستعانة بالنائبين عودة الرويعي وحسين قويعان لا يجوز بعض اخذ رأي المستشارين، ونرجو سحبها، وعلى لجنة المرافق العامة سحب ذلك.

حسين قويعان: ذكر ان هناك رأيا قانونيا بخصوص الاستعانة بنا ونحن من صاغ التوصيات علما بان اللجان تستعين باشخاص من خارج المجلس، وان كان عدم الاستعانة بمشورة الوزير فنحن نريد معرفة الرأي القانوني.

الرئيس الصانع: نستمع إلى رأي رئيس اللجنة عادل الخرافي.

عادل الخرافي: نحن ارتأينا الاستئناس برأي النائبين قويعان والرويعي ونحن نريد الاستعانة بهما لأنهما صاغا التوصيات.

الرئيس الصانع: الخرافي سيسحب الرسالة ويجوز للجنة المرافق العامة الاستعانة بالنواب.

فيصل الكندري: يحق لكل عضو حضور اجتماعات اللجان ولائحيا لا يبدي رأيه.

الرئيس الصانع: من قدم الرسالة سحبها.

قويعان يقطع كلامه هناك لائحة ذكر رسمي لابد ان ارد الرئيس لا تخليني اطبق اللائحة كمل إذا عندك نقطة نظام خارجة عن الموضوع.

قويعان: التزم باللائحة ليس من حقك.

الرئيس الصانع: ليس من حقك عطيتك نقطة نظام ليس «قوترة».

عادل الخرافي سحب الرسالة زين قول.

حسين قويعان: «ما طاح من النجوم اخف من السماء» كلهم كلمتين وافهمها بعد.

عدنان عبد الصمد: من تدعوه اللجنة يحق له المناقشة.

العمير متحدثا خلال الجلسة

أنس الصالح: غير صحيح ما يُقال إن قانون سوق المال لا يحتاج إلى تعديل

..والصالح يعقب

لا نستخف بمجلس الأمة فهو شريك حقيقي مع الحكومة

مركز صندوق النقد الدولي مهم جداً للكويت وأتعهد بتعيين الكويتيين في أروقته بشكل كبير

دول العالم تتهافت على صندوق النقد الدولي ويجب ألا نحرم الكويت منه

العمير: سيتم إعادة القياديين الهاجري وشذى إلى منصبيهما بمجرد الانتهاء من الهيكل الجديد لمؤسسة البترول

سنتخذ جميع الاجراءات بشأن توزيع الأراضي الزراعية الموقوفة بمجرد الانتهاء من التحقيق

ترحيب بالوفد التركي

حديث نيابي - نيابي